# السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011-2014

**محمود سمير الرنتيسي**

باحث سياسي

## ملخص

تُعَدّ ليبيا الدولة التي تصاعدت فيها الاحتجاجات بعد ثورتي تونس ومصر في بداية عام 2011، ولكنها تميزت عنهما بتحول الأوضاع بشكل دراماتيكي إلى صراع عسكري مع النظام، وكانت أحداث الربيع العربي قد جاءت في الوقت الذي كثفت السياسة الخارجية التركية اهتماماتها بالعلاقات مع دول المشرق العربي وشمال إفريقيا لترتقي بالعلاقات السياسية والتجارية مع عدة بلدان عربية، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، وقد أدارت تركيا سياستها بشكل متدرج تجاه نظام القذافي وصولًا إلى توثيق علاقاتها مع المجلس الانتقالي والمؤتمر العام الليبي، حيث قدمت دعمًا لقوى الثورة وما زالت تقيم تعاونًا مع الحكومة في طرابلس.

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا من خلال الوقوف على وقائع تطورات العلاقات وأسبابها منذ ما قبل الثورة في فبراير 2011 حتى عام 2014، كما تحاول قراءة مستقبل العلاقات بين الدولتين. الاستغاثات التي وجهها سكان ليبيا إلى السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين لتنضم ليبيا منذ هذا التاريخ إلى الخلافة العثمانية حتى الاستعمار الإيطالي لليبيا عام 1911 الذي شاركت في مقاومته مجموعات ليبية جنبًا إلى جنب مع القوات العثمانية في ظل الضعف الذي ساد أركان الدولة العثمانية آنذاك[1].

**أمّا** حديثًا فقد تفاوتت العلاقات بين فترة وأخرى لكن بشكل عام ارتبطت تركيا مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بعلاقات جيدة، حيث يعدّ وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا في أثناء التّدخّل العسكري في قبرص عام 1974 إحدى المحطات المهمّة في العلاقات بين البلدين[2].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، حرص الحزب على انتهاج سياسة خارجية كان من أبرز توجهاتها تصفير المشكلات وتعزيز

رؤية تركية
2014 - 11
50 - 37

التعاون الدولي، ويندرج في هذا الإطار تعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير، كما جاءت في هذا السياق دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ضيفًا مشاركًا في القمّة العربية في سرت 2010، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد التي تجمع بين العربي والإفريقي والإسلامي[3].

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد انعكس التوجّه التركي على العلاقات مع ليبيا، حيث وصل مستوى التّبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9،8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشّركات التركية حتى عام 2013، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار، تمّ منحها للشركات التركية في هذا المجال. ومنذ عام 2010 دخل حيز التنفيذ 160 مشروعاً استثماريًّا تركيًّا في ليبيا.[4]

## تسلسل أحداث الثورة الليبية

تصاعدت الاحتجاجات السلمية ضد النظام السياسي في ليبيا، وتحوّلت في منتصف فبراير 2011 إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار على عدة جبهات، وكانت قد بدأت احتجاجًا على الفساد في مناحي الدولة كافة، وانعدام العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف رغم وجود النفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنوات التواصل، فضلًا عن القمع الأمني، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز.

وتفاعلاً مع الأزمة، صدر القراران الدوليان ذوا الرقمين: 1970 و1973، وقد تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا مع حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة، وهو الأمر الذي حد كثيرًا من قدرات النظام الليبي في استخدام قواته الجوية، وحرم قواته البرية من غطائها الجوي[5].

وقام عدد من الدول الأوروبية والعربية في الفترة ما بين أبريل ويوليو 2011 بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، وفي 20 أكتوبر 2011 تم الإعلان عن مقتل القذافي في المعارك في مدينة سرت، وإعلان نهاية نظامه، وإعلان التحرير الكامل لليبيا. وفي 25 أكتوبر 2011 تم انتخاب عبد

الرحيم الكيب رئيسًا للحكومة الانتقالية، ثم تسلسلت الأحداث حتى انتخاب علي زيدان في 15 أكتوبر 2012 رئيساً للوزراء من قبل المؤتمر العام الذي تسلم السلطة من المجلس الانتقالي.

شهدت الساحة الليبية في سبتمبر 2012 مقتل السفير الأمريكي، وفي سنة 2013 شهدت اضطرابًا كبيرًا تمثّل في عدم استقرار الأوضاع الأمنية، واستقالات متكررة لوزراء ومسؤولين، وعمليات اختطاف شملت رئيس الحكومة علي زيدان، فيما بدأ عام 2014 باختطاف دبلوماسيين مصريين وسفراء كان أبرزهم السفير الكوري والأردني، وفي فبراير 2014 أعلن اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر سيطرته على أغلب مؤسسات الدولة فيما وصف ذلك من قبل الحكومة الليبية بأنه انقلاب تلفزيوني[6].

## السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا

يمكن تناول السياسة الخارجية التركية تجاه الثورة الليبية من خلال أهم أبعادها وتتمثل في الآتي:

### أولًا: البعد السياسي

الموقف الأولي من الثورة الليبية

لم يصدر عن تركيا أي موقف رسمي يحدد اصطفافها مع الثورة في أيامها وأسابيعها الأولى، وكذلك الحال مع الأطراف المتصارعة حيث تعرضت الحكومة التركية بسبب انتهاجها لمبدأ "عدم انتاج رد فعل" لحملة انتقادات واتهامات.

ومع دعوات للتدخل العسكري الدولي في ليبيا تحفظت تركيا في مارس 2011 بشكل شديد على أي تدخل عسكري أطلسي في ليبيا معارضة فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، معللة بعدة أسباب، منها:

1- أن تركيا تحرص على عدم تحول ليبيا إلى عراق جديد في المنطقة، وأن ذلك يأتي في إطار حقن الدماء، وأن تركيا تنظر إلى القضية كما جاء على لسان رئيس وزرائها من منظور المشاعر الإنسانية، و"أن قطرة دم مواطن ليبي واحد هي أغلى لدى تركيا من آبار نفط تقدر بمليارات الدولارات".

2- أن التدخّل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي أو أي دولة أخرى في ليبيا ستنجم عنه آثارٌ عكسية تمامًا، وأنه ينطوي على مخاطر[7].

لكن الموقف التركي فسر من قبل بعض الجهات على أنه وقوف بجانب نظام العقيد القذافي لمصالح تجارية، أو يتسم بالتردد غير الإيجابي في أحسن الأحوال، وفي هذا السياق علت أصوات يعرف عنها أنها مؤيدة لسياسة أردوغان، مثل: رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي الذي دعا رئيس الوزراء التركي إلى أن يبين موقفه صراحة مما يجري في ليبيا من قتال، ودعاه إلى تبني ما تبناه الشعب الليبي بكل فئاته، وأن يسهم في تسليح الشعب الليبي بكل الأسلحة اللازمة[8].

**دفعت تطورات الأحداث والتدخل العسكري الفرنسي تحديدًا تركيا إلى التحرك في منحى العمل العسكري في ليبيا لكن بتفويض أممي، حيث دعمت تركيا بشكل تام قراري مجلس الأمن 1970 و1973**

ونظرا لتأزم الأوضاع الميدانية قامت تركيا قبل ذلك بإخلاء رعاياها المقيمين في ليبيا، الذين بلغ عددهم قرابة 28 ألفًا، معظمهم من العاملين في قطاع الإنشاءات، تاركين وراءهم مشاريع واستثمارات تربو على 30 مليار دولار إلى مصير مجهول[9].

لاحقًا دفعت تطورات الأحداث والتدخل العسكري الفرنسي تحديدًا تركيا إلى التحرك في منحى العمل العسكري لكن بتفويض أممي، حيث دعمت تركيا بشكل تام قراري مجلس الأمن 1970 و1973، وطالبت أن تكون تحركات الناتو وفق قرار مجلس الأمن ومجلس حلف الناتو وضمن آلياتها بشكل فعال، وأعلنت ضرورة وقف العمليات العسكرية من جانب قوات القذافي والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الثوار.

## المبادرة التركية

في السابع من أبريل 2011 قدم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطة تهدف إلى وضع خريطة طريق في ليبيا، وتمثلت عناصر الخطة التركية فيما يأتي:

1- وقف إطلاق النار، ورفع العناصر العسكرية الموالية للقذافي حصارَها المفروض على بعض المدن.

2- إيصال المساعدات الإنسانية إلى الليبيين من دون تمييز، وتأمين مناطق آمنة.

3- البدء الفوري باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مرحلة تغيير ديمقراطي ونوعي تلبي مطالب الشعب الليبي، ويكون هدف هذه المرحلة تأسيس النظام.

وانطلقت الوساطة التركية من خلال اعتبار كل مكونات الشعب الليبي، ودعت إلى انتخابات نيابية ورئاسية ،لكنها لم تلق قبول الأطراف الليبية، ولاسيّما من قبل الثوار الذين أصبح نظام القذافي بالنسبة لهم شيئًا من الماضي[10].

بعد ذلك بدأت تركيا في سياسة التصاعد التدريجي تجاه القطيعة مع نظام القذافي... وفي مايو 2011 دعا رئيس الوزراء التركي العقيد القذافي إلى التنحي ومغادرة البلاد، فيما أعلنت تركيا أنها لن تعيّن بديلًا عن سفيرها في طرابلس، وأنها ستطبق العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة في فبراير، التي تستهدف مصارف ورموزًا في نظام القذافي، كما وجهت تركيا دعوة إلى رئيس المجلس

الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل لزيارة أنقرة.

## الاعتراف بالمجلس الانتقالي

تعززت النظرة الثوار الإيجابية إلى تركيا عندما أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو من بنغازي في 4/ 7/ 2011 –قبل وصول الثوار إلى طرابلس– اعتراف تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلًا شرعيًّا للشعب الليبي، مؤكدًا تمسك أنقرة بخطتها لحل الأزمة في ليبيا، وهي الوقف الفوري للنار وتخلي القذافي عن السلطة[11].

وقال داود أوغلو عقب وصوله مطار بنغازي: "تحسرتُ على ما شاهدته، وعلى عدم اعترافنا بالمجلس الانتقالي منذ البداية" موضحًا أنه لم يكن يتصور حجم معاناة الشعب الليبي، فيما قال خير الله محمود القيادي في المجلس الانتقالي: "إن اعتراف تركيا بالثورة الليبية وسحب سفيرها يعد صفعة لنظام القذافي، وإنّ اعلانها الدعم المادي والمعنوي سيؤدي إلى تقوية عزيمة الثوار وإحداث اضطراب في صفوف قوات القذافي"[12].

ولم تتوقف أنقرة عند حدود الدعم السياسي للمجلس الانتقالي، بل مضت في دعمها للمجلس الانتقالي الليبي، حيث تعهدت بتقديم مساعدة للمجلس قيمتها 200 مليون دولار، تضاف إلى 100 مليون أعلنتها أنقرة في وقت سابق.

وفي نفس السياق سلّمت شركة النفط التركية الدولية "تي بي اي سي" ثوار ليبيا في يوليو 2011 شحنات وقود تصل لقرابة 10 آلاف طن، ضمن اتفاق بين أنقرة والمجلس الوطني لتأمين إمدادات نفطية تخفف أزمة نقص المنتجات البترولية في المناطق الخاضعة للثوار، فيما أعلنت الحكومة التركية أنها تسعى لتأمين مزيد من الوقود للمعارضة الليبية، ويشير هذا إلى تحسن العلاقات بين أنقرة والثوار بعد توتر في بداية الثورة.

## زيارة أردوغان

جاءت زيارة أردوغان إلى ليبيا في 16 سبتمبر 2011 في توقيت مميز بالنسبة لليبيين، وهو الذكرى السنوية 80 للشهيد الليبي عمر المختار، ومرور قرن على النضال الليبي ضد الاستعمار، ومن ناحية التوقيت أيضًا فقد جاءت زيارة أردوغان بعد يوم واحد من زيارة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى ليبيا، لتؤكد حدة التنافس حتى على مستوى الزيارات.

وجاءت أبرز النقاط التي أكّدها أردوغان في خطابه الذي بدأه بالحديث باللغة العربية في مدينة بنغازي كالآتي:

1– الزيارة ليست بسبب المصالح، والدول التي تبحث عن المصالح لن تفهم العلاقة الأخوية بين تركيا وليبيا، في إشارة غير مباشرة إلى فرنسا.

2– نفي مزاعم عرقلة تركيا لتحركات حلف الناتو.

3– انتصار الثورة تحقَّق بدم الشهداء، وليبيا لليبيين فقط.

4– الثناء على دور المجلس الانتقالي الليبي في إدارة المرحلة.

5– أهمية التركيز على مستقبل ليبيا الجديد.

6– تأكيد ضرورة الوحدة والتضامن بين الشعب الليبي.

7- تأكيد استعداد تركيا للوقوف بجوار الشعب الليبي في المستقبل.[14]

وتعدّ الزيارة تأكيدًا للدعم التركي للثورة، ومحاولة قطع الطريق خاصة على الجهود الفرنسية التي لعبت دورًا محوريًّا من خلال كونها أول دولة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، وأول من ساعدت الثوار بالسلاح، كذلك كانت أول من أعلنت فتح سفارة لها في طرابلس، وهي من قادت الجهود الدولية في مجلس الأمن لاستصدار قرارين ضد نظام القذافي.

وقد أسفرت الزيارة التي شارك فيها أردوغان بوضع حجر الأساس لإعادة بناء ضريح عمر المختار

عن:

1- إعادة عمل سفارة تركيا في طرابلس وقنصليتها في بنغازي.

2- إعلان تركيا نيتها عن افتتاح قنصلية جديدة.

3- بدء الخطوط الجوية رحلاتها بين بنغازي وأسطنبول.

4- عقد عدة اجتماعات مشتركة في كافة المجالات.

## مقتل القذافي

ومع إعلان مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011 عدّت تركيا مقتل العقيد الليبي المخلوع معمر القذافي على أيدي الثوار درسًا مريرًا للدول التي تشهد تحولات ديموقراطية، ودعت الليبيين إلى التمسك بالوحدة واستكمال العملية السياسية من خلال دخول كلّ قوى الشعب الليبي في وحدة تامّة، والتخلي عن أي طموحات شخصية، وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من أوائل قادة الدول الذين أبلغوا بنبأ مقتل القذافي من خلال اتصال

هاتفي أجراه معه رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبدالجليل[15].

ومما سبق يمكننا القول إن أنقرة نجحت نوعًا ما في استدراك موقفها، وتعزيز علاقاتها من خلال كسب النظام الجديد المتمثل في المجلس الانتقالي في ليبيا، وقدّمت له دعمًا سياسيًّا واقتصاديًّا، وكان وجودها عاملًا مهمًّا في تحقيق نوع من التوازن أمام التدخل الغربي في ليبيا، وإن اعترافها بالمجلس الانتقالي ومساندتها له قبل انهيار نظام القذافي كان عاملًا مهمًّا أيضًا في تعزيز العلاقات وكسب الثقة، إلا أنه أخذ عليها تأخرها في ذلك.

يُعتَقد أن تركيا بنت موقفها تجاه ثورتي مصر وتونس بناء على الإيمان بمطالب شعوب الثورات العربية التي فاجأت العالم كله ورفض الاحتكام للعنف، إلا أن الثورة الليبية اختلفت عن جارتيها بتحول التظاهرات إلى مواجهات دموية من جهة، وإلى تحفز للتدخل الدولي من دول الغرب لم يخل من تطلعات لمصالح سياسية واقتصادية في ظل عدم وجود مؤسسات ليبية جاهزة لتسلم الحكم بعد القذافي، ولاسيّما مع تأهب فرنسا التي تعارض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ما سبق كان له دور مهمّ في تردد الموقف التركي الأولي من الثورة الليبية، ويضاف إلى ذلك حرص أنقرة على أمرين: أحدهما الحفاظ على موقعها المتوازن بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، وهذا قادها إلى تأكيد رفض التدخل الخارجي في شؤون الدول، والثاني هو إمكانية لعب دور وساطة ناجحة تحفظ لها مصالحها وسياستها في تصفير المشكلات، وهذه لا تتحقق في حال تدخلت بأي نشاط عسكري.

ويندرج بلا شك تحت البند الثاني الحرص على سلامة المواطنين الأتراك في ليبيا، وتفادي خسائر هائلة للشركات العاملة في ليبيا، ومن ثَـمّ تضرر المصالح الاقتصادية والتجارية التركية في ليبيا بشكل كبير جدًّا.

عمومًا نجحت السياسة الخارجية لتركيا بشكل مرن في تجاوز الموقف الأولي لها، والوصول إلى انسجام كبير وحضور قوي مع الثوار، من خلال اتباعها لسياسة التصعيد التدريجي تجاه نظام القذافي بالتناسب مع الأحداث، وكذلك مزيد من التقارب والدعم للمجلس الانتقالي وخلال فترات زمنية قصيرة، مما جعلها تعوّض جزءًا كبيرًا من المسافات التي سبقتها بها دول غربية كفرنسا، حيث انطلقت تركيا بقوة، تاركة فكرة الوساطة إلى فكرة التحالف مع أنظمة ما بعد الثورات، خاصة ما يندرج تحت مسمى الإسلام المعتدل، لعلها تسهم في مزيد من النجاح السياسي والاقتصادي بشكل خاص.

**يُعتَقد أن تركيا بنت موقفها تجاه ثورتي مصر وتونس بناء على الإيمان بمطالب شعوب الثورات العربية التي فاجأت العالم كله ورفض الاحتكام للعنف، إلا أن الثورة الليبية اختلفت عن جارتيها**

## النجاح الأولي للثورة

بعد النجاح الأولي للثورة الليبية وتشكيل الحكومة الليبية تعززت العلاقات التركية الليبية، حيث قامت ليبيا وتركيا في مارس 2012 بتوقيع مذكرة تفاهم في المجال الدبلوماسي، من أجل فتح آفاق التعاون بين البلدين في المجال الدبلوماسي، وقال وكيل وزارة الخارجية الليبية: إن تركيا من الدول السباقة التي اتخذت موقفًا داعمًا لثورة 17 فبراير، وقدمت ولا تزال تقدم المساعدات.

وتواصلت الزيارات المتبادلة بين مسؤولين في البلدين، كزيارة رئيس وزراء ليبيا علي زيدان إلى إسطنبول في فبراير 2013 لمتابعة نتائج زيارة رئيس وزراء ليبيا عبد الرحمن الكيب إلى تركيا في فبراير 2012، ولتنسيق المواقف السياسية وتعزيز التعاون الثنائي[16].

## دومينو التوتر الأمني

وبالرغم من كلّ الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا أن الوضع الأمني ظل متدهورًا ويستدل على ذلك بتقديم وزيرين للداخلية استقالتهما بعد فترات قصيرة من تعيينهما في 2013 ماعدا اختطاف سياسيين في الدولة، وموظفين دبلوماسيين تابعين لدول أخرى.

وفي هذا السياق أعلن في ديسمبر 2013 عن مقتل مواطن تركي في هجوم مسلح استهدف مكتب بيع تذاكر تابع للخطوط الجوية التركية في العاصمة طرابلس. على ما ذكرته وكالة الأناضول...

وفي المقابل كثفت تركيا اتصالاتها مع الحكومة الليبية مع بداية عام 2014، وبالرغم من التوتر الأمني اتفقت ليبيا وتركيا على تشكيل مجلس للتعاون الإستراتيجي رفيع المستوى، من أجل تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين ووقعت الاتفاقية في إسطنبول من قبل رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان ورئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان.

**كثفت تركيا اتصالاتها مع الحكومة الليبية مع بداية عام 2014 وبالرغم من التوتر الأمني اتفقت ليبيا وتركيا على تشكيل مجلس للتعاون الإستراتيجي رفيع المستوى، من أجل تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين**

بعد ذلك تصاعدت حدة الأوضاع الأمنية، حيث منعت طائرة تركية من الهبوط في مطار بنغازي باستخدام القوة في أبريل 2014، وتبعًا للتطورات قامت تركيا بإغلاق قنصليتها في بنغازي، وحذرت رعاياها من السفر إلى ليبيا، كما طلبت من الأتراك في ليبيا مغادرتها إذا لم يكن بقاؤهم ضروريًا[17].

لكن التهديد الأخطر للمصالح التركية جاء بعد تهديد اللواء المتقاعد خليفة حفتر للأتراك والقطريين، ودعوتهم لمغادرة شرق ليبيا في 24 يونيو 2014، كما قام حفتر بالإعلان عن تجميد عمل الحكومة والمؤتمر الوطني، وأشارت مصادر إلى أن مئات العمال الأتراك غادروا ليبيا تبعًا لذلك، فيما توقف العمل في مطار بنغازي الدولي لأسباب أمنية، ونقلت تركيا موظفي قنصليتها من بنغازي إلى العاصمة طرابلس.

وبحسب مصدر في الخارجية الليبية فإن المهلة التي حددها حفتر الذي تتهمه

السلطات بمحاولة تنفيذ انقلاب عسكري في مايو 2014 "لا تمثل الموقف الرسمي للدولة الليبية"، مؤكدًا "أن أمن المواطنين الأجانب من مسؤولية الحكومة".

ومع تطورات الأوضاع الأمنية قالت الخارجية التركية في 24 يوليو 2014 إنها قد تخلي سفارتها بالعاصمة الليبية على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية في عدة مناطق بالبلاد، ولاسيّما طرابلس وبنغازي، وهذه الأخيرة شهدت مؤخرًا مواجهات مسلحة أسفرت عن سقوط 15 قتيلًا وعشرات الجرحى.

وأشار وزير الخارجية التركي إلى أن صراعًا "خطيرًا" يدور في ليبيا محذرًا من أن تدهور الأوضاع في ليبيا ينذر بتدهور تسلسلي يشبه تساقط قطع الدومينو وانعدام الاستقرار بالمنطقة[18].

من جهته قال وزير الخارجية الليبي محمد عبد العزيز في جلسة مجلس الأمن: إن هناك تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودفاعية وأمنية تعترض المسار الديمقراطي، مؤكدًا أنه في حال عدم التعامل مع هذه التحديات بطريقة أكثر فعالية فإن البلد سيسير في اتجاه الإخفاق في بناء دولة المؤسسات والقانون[19].

ولا يسعنا أن نغض الطرف أبدًا عن عمق الأزمة السياسية في ليبيا، والخلاف الحاد بين أكبر حزبين بالمؤتمر الوطني العام (تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء) حول مستقبل العملية الانتقالية ومصير المؤتمر الوطني العام والحكومة الحالية، وهذا له أثر وانعكاس كبير في العلاقات مع تركيا، خاصة إذا ما ربطناه بعلاقات بعض الأطراف داخل المؤتمر بقوى دولية لا ترغب بنجاح ثورة الشعب الليبي.

## ثانيًا: البعد الاقتصادي

تولي تركيا اهتمامًا كبيرًا بالبعد الاقتصادي، وتتطلع إلى أن تكون قوة اقتصادية أكبر من خلال المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية، وتحتل منطقة شمال إفريقيا مكانة كبيرة في الطموحات الاقتصادية التركية، وبالنظر إلى ليبيا فإنه قد وجد بها قبل الثورة قرابة 200 شركة تركية عاملة في ليبيا في مجالات متعددة، في ظل سعي تركي متواصل لزيادة الاستثمارات ومعدلات التبادل التجاري.

ومن الملفات التي كانت مطروحة بين تركيا وليبيا في عام 2009 ملف المساعي الليبية لشراء المياه من تركيا، وذلك في إطار بحث الحكومة الليبية عن بدائل، بعد إنفاق أكثر من 9 مليارات دينار ليبي حتى سبتمبر 2009، فيما أشار مصدر ليبي آنذاك إلى تأجيل الاتفاق رغم حماسة الأتراك لتوقيعه[20].

وبعد اندلاع الثورة الليبية تراجعت معدلات التبادل التجاري بين تركيا وليبيا في 2011، حيث تراجعت الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63٪، ويمكننا الاطلاع على حركة الصادرات والواردات بين تركيا وليبيا من خلال الجدول الآتي:

| م | السنة | الواردات إلى تركيا من ليبيا | الصادرات من تركيا إلى ليبيا |
|---|---|---|---|
| 1 | 2010 | 425652 | 1932370 |
| 2 | 2011 | 139763 | 747629 |
| 3 | 2012 | 416152 | 2139440 |

حجم التبادل التجاري بين تركيا وليبيا بالدولار [21]

وخلال نهاية 2011 وبداية 2012 بذلت الحكومة التركية جهودًا كبيرة وزيارات متبادلة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع ليبيا،

وتسهيل عودة الشركات التي كانت تعمل في ليبيا، إضافة لاستعادة مستحقات هذه الشركات، والحصول على تعويضات بسبب الخسائر التي تكبدتها في أثناء أحداث الثورة، وبالفعل أثمرت العلاقات الاقتصادية إلى مزيد من التقدم.

وكان رئيس الوزراء التركي أردوغان قد وعد خلال زيارته لطرابلس بمساعدة الليبيين على إعادة إعمار المدارس ومراكز الشرطة، وبناء مستشفى ومقرٍّ للبرلمان المقبل، ودار للأيتام في مصراتة، إضافة لتقديم مساعدات إنسانية[22].

وفي هذا السياق تم الإعلان عن منتدى تركيا وتونس وليبيا لدعم العلاقات التجارية، وأعلنت تركيا في 5 يناير 2012 عن نيتها زيادة وارداتها النفطية من ليبيا، وإقامة مشاريع كبرى في مجال الإنشاءات والطاقة، وقد أشارت التوقعات إلى مزيد من التقدم بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرصًا استثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار[23].

وبفضل الجهود وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2012 إلى مليارين ومئة وخمسين مليون دولار أمريكي، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين، فيما أكدت الحكومة الليبية أنها ستنظر في مستحقات الشركاتُ التركية قبل الثورة، وستقوم -بناءً على التقارير التي ستُعدُّها جهاتٌ مختصة- بتسديد جميع المستحقات المالية لتلك الشركات، وعلى الصعيد السياحي يذكر أن أكثر من مئتي ألف ليبيٍّ زاروا تركيا خلال 2012، فيما وصل إلى تركيا -بحسب صحيفة العربي الجديد في -2013 قرابة 700 ألف سائح ليبي[24].

وبحسب تصريح سفير تركيا لدى طرابلس علي كمال أيدن في سبتمبر 2013 فإن حجم الأعمال والمشروعات التي تديرها الشركات التركية في ليبيا يزيد على 12 مليار دولار... معلنًا في الوقت ذاته عن أن أنقرة تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع ليبيا إلى 3 مليارات دولار في نهاية عام 2013، مقابل نحو 2،17 مليار دولار في 2012، وفق بيانات صادرة عن الحكومة الليبية.

وقد أكد رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان في يناير 2014 أن الحكومة الليبية تعمل جاهدة لتذليل العقبات كافة أمام عودة جميع الشركات التركية العاملة في ليبيا، وخلال مؤتمر مع نظيره التركي قال زيدان: إن هناك 31 شركة تركية عادت فعليًّا للعمل، فيما أعلن عن زيادة تدعيم التعاون النفطي بين البلدين، وأشاد زيدان بمستوى التبادل التجاري بين البلدين وما حققه من مكاسب تقدر بـ4 مليارات دولار، فيما أمّل أن تسهل عملية التعامل المصرفي بين البلدين من خلال التعاون بين المصرف المركزي الليبي والمصرف المركزي التركي.

وبالرغم من كل ما سبق من تصريحات وجهود مليئة بالتفاؤل إلا أن وزير الاقتصاد التركي "نهاد زيبكجي" ذكر أن الوضع في الجماهيرية الليبية يسير بخلاف توقعات بلاده، وأكد الوزير زيبكجي أنهم على اتصال متواصل مع المسؤولين الليبيين لبحث

**اعترضت تركيا منذ بداية الثورة على أي تدخلات أجنبية عسكرية ضد ليبيا، وانتقد وزير الدفاع التركي وجدي غونول دور الحماس الفرنسي في استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا**

تطورات الأوضاع داخل البلاد، لافتًا إلى أنه تم إنجاز مشروعات بقيمة 300 مليون دولار، ومشروعات أخرى بقيمة 7 مليارات دولار في طور التحضير لبدء التنفيذ[25].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الوضع الأمني في ليبيا كان عاملًا مؤثرًا بشكل سلبي في العلاقات الاقتصادية التركية الليبية، وبخاصة في مناطق الشرق التي تكثر فيها المشاريع في قطاع الإنشاءات والنفط، بل إن خطورة الوضع الأمني وحالة الاضطراب السياسي في ليبيا حاليًا لا تبشران بمستقبل كبير أمام العلاقات الثنائية في مجال الاقتصاد خصوصًا.

## ثالثا: البعد العسكري والأمني

اعترضت تركيا منذ بداية الثورة على أي تدخلات أجنبية عسكرية ضد ليبيا، وانتقد وزير الدفاع التركي وجدي غونول دور الحماس الفرنسي في استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا بالقول: إن "تركيا تجد صعوبة في فهم قيادة فرنسا للهجمات الجوية على الأراضي الليبية، لكن تركيا وافقت بعد ذلك على إرسال أربع فرقاطات، وغواصة، وسفينة حربية للانضمام إلى عملية الناتو، بعد أيام من تفويض مجلس الأمن الدولي بفرض منطقة حظر جوي، واتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين في ليبيا، فيما ذكرت مصادر تركية أن هذه الآليات العسكرية هي لإجلاء المواطنين الأتراك من ليبيا.

هذا ووجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تعليمات لرئاسة هيئة أركان الجيش بالتأهب لاحتمال القيام بعملية عسكرية في ليبيا إذا تعرض أمن المواطنين الأتراك هناك إلى الخطر، والقيام بإجلائهم بالسرعة الممكنة بُعيد تهديدات من الرئيس الليبي معمر القذافي وأنصاره ضد الأتراك، وهذا كان مؤشرًا على تعمق الأزمة في ليبيا[26].

وبعد انهيار نظام القذافي شهدت العلاقات في هذا المجال تعاونًا بين البلدين، حيث تقدمت ليبيا إلى الحكومة التركية في سبتمبر 2013 بطلب لشراء 20 ألف قطعة سلاح من أنواع مختلفة، في إطار سعي الحكومة الليبية إلى بناء جيش قوي، وقد ردت أنقرة على هذا الصفقة بالإيجاب، وتتضمن الصفقة شراء بنادق حربية من نوع G3 عيار 7.62 ملم، وعيار 5.56 ملم، إضافة إلى استعداد تركيا لمساعدة ليبيا في تأمين الحدود وتدريب الأفراد[27].

وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، قال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان: إن ليبيا مهتمة بشراء زوارق هجومية تركية لحفر السواحل، كما أعلن أن القوات المسلحة الليبية بحاجة إلى مروحيات وناقلات جند. كما زار الوفد الليبي منشآت الشركة التركية لصناعات الفضاء (TAI) في أنقرة، وتفقد المروحية الهجومية T129، وهي نسخة معدلة عن طائرة أغستاوستلاند AW129 التي تبنيها الشركة لصالح الجيش التركي، فيما أكد وكيل وزارة الدفاع الليبية للشؤون العسكرية أن التعاون

العسكري بين ليبيا وتركيا سيشهد تطورًا أكبر في العديد من المجالات العسكرية وعلى رأسها المشتريات العسكرية[28].

وفي سياق متصل فقد اختتم في مدينة "إسبارطة" غرب تركيا في مارس 2014، برنامج التدريب العسكري الخاص لألف من منتسبي القوات المسلحة الليبية، والذي أقيم بموجب اتفاق أبرم مع القوات المسلحة التركية فيما سيتم تدريب ألفي جندي لاحقًا، وقد عَدَّ رئيس الوزراء الليبي أن تركيا هي المكان الأنسب لتدريب قوات الأمن الليبية[29].

وفي سياق آخر فقد أشارت تقارير -وفقًا لقناة العربية- إلى أن مدينة إسطنبول في نهاية 2011 وبمشاركة مسؤولين أتراك قد شهدت لقاءات بين مقاتلين ليبيين مع المعارضة السورية لبحث مشاركة ليبيا في عمليات عسكرية ضد نظام الأسد[30].

بشكل عام وفي كل أبعادها شكلّت الثورة الليبية اختبارًا لتوجهات حزب العدالة والتنمية، ويبدو أنه نجح في الاختبار نوعًا ما، إلا أن ثبات العلاقات وتحسنها مستقبلًا سيكونان دليلًا على صحة توجهات أنقرة وخياراتها تجاه المنطقة العربية عمومًا.

اندفعت أنقرة بقوة نحو المشرق العربي وشمال إفريقيا بعد ربيع الثورات، ويعتقد أن أنقرة التي توقعت مواجهة الثورات لصعوبات وتحديات كبيرة لم تتوقع نجاح الانقلابات على الأنظمة الناشئة أو طول أمد التدهور الأمني بعد نتائج العمليات الانتخابية، وقد جاء تحديدًا في خطاب أردوغان في طرابلس 2011 في سبتمبر قوله: "انتهى عصر الأنظمة الاستبدادية".

إضافة إلى ما سبق تنطلق أنقرة -التي كانت حاضرة في الملفات والقضايا كافة- في

مساندة حلفائها من مبدأ وصولهم عبر الطرق الديمقراطية واختيارات الشعوب.

وقد وفّقت تركيا كدولة في موقعها، وأدارت توازناتها التي تحكمها شبكة من العلاقات المتعددة بين حسابات الداخل والخارج والشرق والغرب بشكل جيد حتى الآن، ورغم أنها وقعت في موقف حرج في موضوع التدخل العسكري إلا أنها تفادت ذلك بسياسات متدرجة ومتوازنة.

## مستقبل العلاقات التركية الليبية

أسّست تركيا وليبيا أرضية ممتازة لتعاون سياسي واقتصادي وأمني، وظهر دور تركيا على أنها قوة إقليمية ذات حضور في المنطقة خلال وبعد النجاح الأولي للثورة الليبية على أمل منهما في تثبيت سيناريو تطور العلاقات الثنائية وتزايد مكاسب الطرفين، بل والبناء على ذلك في تنسيق المواقف من قضايا المنطقة.

لكن طبيعة الأحداث في ليبيا من حيث الاضطراب السياسي الحاصل والتدهور الأمني الذي يتوقع له مزيد من التزايد تجعل سيناريو تضرر المصالح التركية في ليبيا هو السيناريو القائم خاصة على الصعيد الاقتصادي.

ومما سبق نلاحظ أن تركيا –التي تضررت علاقاتها مع النظام المصري بسبب موقفها من أحداث الثالث من يوليو ستعمل بكل قوة لدعم الحكومة والأطراف الليبية من أجل عدم تكرار السيناريو المصري، ولاسيّما مع وجود اجراءات عملية يقودها اللواء حفتر شرق ليبيا.

ربما تتوتر العلاقات التركية مع أطراف داخل الحكومة الليبية، وهذا ناتج عن انقسام المواقف داخل أحزاب المؤتمر العام،

**طبيعة الأحداث في ليبيا من حيث الاضطراب السياسي الحاصل والتدهور الأمني الذي يتوقع له مزيد من التزايد تجعل سيناريو تضرر المصالح التركية في ليبيا هو السيناريو القائم خاصة على الصعيد الاقتصادي**

وستحاول تركيا قدر الإمكان عدم حصول أي توترات، لكن هذا ربما يكون صعبًا مع وجود توقعات متشائمة لحد السوداوية بشأن مستقبل ليبيا.

يتوقع أن حزب العدالة والتنمية سيواصل مسيرة فوزه في الانتخابات البرلمانية القادمة في تركيا بعد فوزه في الانتخابات البلدية والرئاسية، مما يعني أن السياسة الخارجية لتركيا ستظل في ذات النهج تجاه المنطقة مع ألوان متعددة من السلوك السياسي تعتمد على الأحداث وردود الأفعال.

## المصادر والمراجع:


1 – مركز المناهج التربوية، تاريخ ليبيا الحديث، المجلس الوطني الانتقالي الليبي، 2012، طرابلس. ص15.

2– الجزيرة نت، الموقف التركي من الأزمة الليبية، 20/ 3/ 2011. http: / /s.v22v.net /ExP

3– المركز العربي للأبحاث، الموقف التركي من الثورة الليبية. 18/ 3/ 2011. الدوحة.

4– المرجع السابق.

5– محمد مهدي. قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة. مجلة آفاق إفريقية. العدد 34. 2011. الهيئة العامة للاستعلامات. ص73–90.

6– كامل عبد الله، تسلسل زمني لأحداث الثورة

الليبية في ثلاث سنوات، 19/ 2/ 2014، مركز العربية للدراسات.

7- صحيفة الوطن، نخشى من تحول ليبيا إلى عراق جديد، 23/ 3/ 2011، العدد 5680.

8- الأهرام ، القرضاوي يدعو أردوغان لتأييد ثورة ليبيا 6/ 4/ 2011

http://gate.ahram.org.eg/News/57500.aspx

9- دانيال عبد الفتاح، الغموض يكتنف موقف تركيا من الحرب في ليبيا، موقع العربية نت، 22/ 4/ 2011.

http://www.alarabiya.net/articles/2011/04/22/146379.html

10- الجزيرة، خريطة طريق تركية لحل الأزمة الليبية، الجزيرة نت، 7/ 4/ 2011.

http://www.aljazeera.net/news/international/2011/4/7/

11- فرنسا 24 تركيا تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي 4/ 7/ 2011

12- عمرو أحمد، المجلس الانتقالي: اعتراف تركيا بالثورة صفعة للنظام، صحيفة الشرق الأوسط، 5/ 7/ 2011. http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=629666&issueno=11907#.U8_Mn_mSxic

13- تقرير إخباري، العربية 6/ 7/ 2011 الانتقالي ينجح في الحصول على اعتراف تركيا

14- تقرير إخباري، أردوغان من طرابلس، صحيفة الشرق الأوسط. 17/ 9/ 2011. http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=640821&issueno=11981#.U9YqjPmSxic

15- تقرير إخباري، صحيفة القبس، تركيا درس مرير للأنظمة الباقية، صحيفة القبس، 21/ 10/ 2011.

http://www.alqabas.com.kw/node/23799

16- موقع وزارة الخارجية الليبية، ليبيا وتركيا توقعان مذكرة تفاهم في المجال الدبلوماسي، 14/ 3/ 2012.

http://s.v22v.net/ncCa

17- صحيفة الصباح، تركيا تغلق قنصليتها في بنغازي. 14/ 6/ 2014 .

18- الجزيرة، تركيا قد تخلي سفارتها في ليبيا، الجزيرة نت، 24/ 7/ 2014.

19- http://s.v22v.net/ljEr موقع وزارة الخارجية الليبية، 19/ 7/ 2014.

http://www.foreign.gov.ly/ar/news_details.php?id=7765

20- خالد المهير، هل تشتري ليبيا المياه من تركيا؟ الجزيرة نت. 1/ 12/ 2009.

21- الكتاب السنوي للتجارة الخارجية، 2012، مركز الإحصاء التركي. ص42.

22- مرجع سابق، صحيفة الشرق الأوسط.

23- محمد خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه بلدان الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات، 1/ 10/ 2012.

24- تقرير قناة تي آر تي العربية، تركيا تطور العلاقات التجارية مع ليبيا بشكل كبير، 7/ 1/ 2013.

25- وزير الاقتصاد التركي: الوضع في ليبيا يسير عكس توقعاتنا ، 18/ 6/ 2014. وكالة جيهان للأنباء.

26- تعليمات للجيش التركي لعملية في ليبيا، صحيفة النهار، 25/ 2/ 2011.

http://www.alnaharegypt.com/t~26464

27- ليبيا تشتري من تركيا 20 ألف بندقية حربية، وكالة جيهان للأنباء، 17/ 9/ 2013.

28- http://s.v22v.net/M2m مجلة الأمن والدفاع العربي، مجلة أسبوعية، العدد السابع عشر، ليبيا تتطلع نحو شراء أسلحة، 25/ 1/ 2014.

29- المرجع السابق .

30- رشيد بودراعي، لقاءات سرية في تركيا، العربية نت، 26/ 11/ 2011

http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/26/179303.html